كلمة في المواطنة

سمير بودينار(*)

في بدايةِ هذه الكلمات أجدُ نفسي مطوَّقًا بواجبِ الشُّكرِ لمن كانوا سببًا في لقاءِ هذه الأُمسيةِ - الأزهر الشَّريف ومجلس حكماء المسلمين- وأنوِّه باختيارِ موضوعِ هذا المؤتمرِ وموضوعِ هذه الجَلسةِ بشكلٍ خاصٍّ «خصائصُ المواطَنةِ وشروطُها في عالمِ اليومِ» وأقترِحُ ابتداءً على حضراتِكم جميعًا أن نبدأَ بتوسيعِ دائرةِ النَّظرِ لموضوعِ المواطَنةِ؛ ليخرجَ من اعتبارِه مجرَّدَ حلٍّ أو وصفةٍ مرحليَّةٍ لتجاوزِ الوضعِ الرَّاهنِ وفضِّ الاشتباكاتِ الماثلةِ في وطننا العربيِّ إلى النَّظر إليه بوصفِهِ صيغةً كاملةً للاجتماعِ السِّياسيِّ في المنطِقةِ، كفيلةً بأن تُجيبَ على عددٍ من التَّحدِيات الَّتي نواجهُها، وتجيبَ على كمٍّ كبيرٍ من الأسئلةِ المتراكمةِ أمامَ أعينِنا الآن، لنخرجَ بالمواطَنةِ إلى الصِّيغةِ الَّتي عرفتها تاريخيًّا، إذ كانت حلًّا لمشكلةِ السِّيادةِ أو الحدودِ أو الدَّولةِ القومِيَّةِ إلى غيرِ ذلك، إلى اعتبارِها صيغةً بديلةً وعَقدًا اجتماعيًّا وسياسيًّا بديلًا يُنظِّم الاجتماعَ السياسيَّ لهذه المنطقةِ، ويخرجُ بها من عددٍ كبيرٍ من الأزماتِ التي تواجهُها، ولكي تكونَ المواطَنةُ على هذا المستوى ينبغي أن توضعَ فيما يسمَّى المثلثَ الذَّهبيَّ، أوَّلًا باحترامِ التَّعدُّدِيَّةِ كشرطٍ أساسيٍّ لبناءِ المواطَنةِ، ثم المساواةِ بين المواطنين في الحقوقِ والواجباتِ باختلافِ وتعدُّدِ انتماءاتهم الجزئيَّةِ أو انتماءاتهم الأوليَّةِ أو هُوِيَّاتِهم الفرعيَّةِ.. قل ما شئت، ثم بالعدالةِ الاجتماعيَّةِ لتحقيقِ هذه المساواةِ في الحقوقِ.

عندما تصيرُ المواطَنةُ بهذا الشَّكلِ عند ذلك تكونُ مقوِّمًا لحفظِ الحقوقِ للجميع بغضِّ النَّظرِ عن أيِّ اعتبارٍ آخر.

ولكي تكونَ المواطَنةُ على هذا المستوى، من المُهمِّ أن نتحدَّثَ عن هذه الشُّروطِ التي اختيرت محورًا لهذه الجَلسة وفي طليعتِها في رأيي: النَّظرُ إلى الوطنِ أو إلى قيمةِ فكرةِ الوطنِ والعلاقةِ به.

قبلَ الحديثِ عن المواطَنةِ، هذا المفهومُ -مفهوم الوطنِ- مستقِرٌّ في الثَّقافةِ العربيَّةِ بروافِدِها المعرفيَّةِ الإسلاميَّةِ والمسيحيَّةِ وغيرها، لكن هنالك اليومَ من يُشوِّشُ على هذا المفهومِ لصالحِ مفاهيمَ أخرى أوسعَ يقترحُها أو يراها، لكنَّه في الحقيقةِ لا يُسلِّمُنا إلى شيءٍ، يُشكِّكُ في مفهومِ الوطنِ والولاءِ للوطنِ والجماعةِ الوطنيَّةِ، ويقترحُ مفاهيمَ أوسعَ عابرةً للحدودِ، لكنه في الحقيقةِ لا يُسلِّمُنا إلَّا إلى تعميقِ الأزماتِ الَّتي نعيشها في هذه المرحلةِ.

الملاحَظةُ الأخرى أنَّ قوَّةَ المجتمعِ في هذا المقامِ -ونحن نتحدَّثُ عن المواطَنةِ- وحيويَّتَه وحضورَه ومبادرتَه لن تُغنيَ عن سلامةِ وقوَّةِ واستقرارِ مفهومِ الوطنِ ومؤسَّساتِ الوطنِ الأساسيَّةِ، وهي مؤسَّسات الدَّولةِ، بمعنى أنَّه لا يُمكنُنا أن نفاضِلَ بين المفهومين، إذا أردنا أن نبنيَ المواطَنةَ الحقيقيَّةَ.

نحن في أمسِّ الحاجةِ إلى تكامُلِ وتكاتُفِ الأدوارِ والوظائفِ بين المجتمعِ بمقوِّماتِه وحيوِيَّتِه المعهودةِ تاريخيًّا، وبين قوَّةِ مؤسَّساتِ الدَّولةِ وأدائِها لمهامِّها

وحفظِها لحقوقِ مواطِنيها، إذا كان الحالُ كذلك فنحنُ بحاجةٍ لبناءِ هذا الأساسِ -أساسِ المواطَنةِ- على قاعدةِ مجتمعٍ قويٍّ ودولةٍ تَقُومُ بأدوارِها الأساسيَّةِ.

هنا طبعًا حديثٌ عن الشَّراكةِ السِّياسيَّةِ بمفهومِها الواسعِ، الَّتي ليست محضَ تحالُفٍ مرحليٍّ أو مجامَلةً أو فضًّا للاشتباكِ، ولكنَّها اقتناعٌ وقدرةٌ على العيشِ المشترَكِ، والإيمانُ بمفهومِ الدَّولةِ الوطنيَّةِ، وتدعيمُ فرصِ نجاحِ هذا العيشِ المشترَكِ.

القضيَّةُ الأخرى عندما نتحدَّثُ حولَ الشَّراكةِ السِّياسيَّةِ، فثمَّة شرطٌ أساسيٌّ لتتحقَّقَ، وهو التَّخلُّصُ كُلِّيَّةً من مفاهيمِ الأكثريَّةِ والأقلِّيَّةِ لصالحِ مفهومِ المواطَنةِ والمساواةِ في الحقوقِ والواجباتِ بين مواطنينَ سواسيَةٍ في وطنٍ واحدٍ، ورابطةُ المواطَنةِ إذن هي هذا الخروجُ من ضِيقِ الانتماءاتِ الجزئيَّةِ إلى سعةٍ كاملةٍ في الحقوقِ والواجباتِ في الوطنِ الواحدِ.

عندئذٍ يمكنُنا أن نناقشَ ما يُطرحُ الآن من مفاهيمِ المواطنةِ بمَداها الأوسعِ، وهو المواطَنةُ العالَمِيَّةُ.

في العالمِ الذي نعيشُ فيه الآن يتحدَّثُون فيه عن البَصمةِ الدِّينِيَّةِ للفردِ، وما يحقِّقُه من نسبِ تلوُّثٍ في العالمِ.

في عالمٍ يعيش تهديداتٍ أخلاقيَّةً وعبثًا بأصلِ الوجودِ والمشكلاتِ القيميَّةِ الكبرى، ثمَّة حاجةٌ كبيرةٌ لأن يلتقيَ الفردُ والنُّخَبُ المثقَّفةُ وجمعيَّاتُ المجتمعِ المدنيِّ بمستوى النَّاسِ من الاهتمامِ والارتباطِ والالتزامِ بقضايا المواطَنةِ المحلِّيَّةِ..

مستوًى يلامِسُ أسئلةَ الإنسانِ في كلِّ مكانٍ، ويلتزِمُ بما يسمُّونَه قضايا المواطَنةِ العالميةِ.

لتحقيقِ ذلك ثمَّة شروطٌ وضعتُها بشكلٍ سريعٍ، يمكنُ أن نقولَ إنَّها شروطٌ مستعجَلةٌ لتحقيقِ هذه المواطَنةِ في عالمنا العربيِّ اليوم:

- أن يكونَ هناك أدوارٌ أوسعُ للأديان باعتبارِها مصدرًا للقِيَمِ الرُّوحِيَّةِ والأخلاقِيَّةِ والثَّقافِيَّةِ في المجتمعاتِ في الشَّرقِ عُمومًا وفي العالمِ العربيِّ خُصوصًا، نحن نعيشُ الآن في عالمٍ واحدٍ يسميه بعضُ الفلاسفةِ عصرَ الهُوِيَّات، بمعنى أنَّ الأديانَ تعودُ في العالمِ كلِّهِ لتأخذَ دورًا أكبرَ في الحياةِ العامَّةِ إلى جانبِ الحياةِ الخاصَّةِ.. رصيدُ الأديانِ في العالمِ العربيِّ يسمحُ لها بأن يكونَ لها دورٌ كبيرٌ في إشاعةِ هذه الثَّقافةِ في بناءِ هذا المفهومِ الإنسانيِّ الذي استمعنا عنه اليوم كثيرًا.

- النَّظرُ إلى الإسلامِ باعتبارِه رسالةَ رحمةٍ للإنسانِيَّة، والمسيحِيَّةِ بوصفها «اللهُ محبَّةٌ».. إعادةُ اعتبارِ الدِّين بهذا البُعدِ والفَهمِ الإنسانيِّ.

- الارتقاءُ بالأفعالِ المرتبِطةِ بالكراهيةِ والتَّمييزِ والتَّفرقةِ إلى اعتبارها جرائمَ، وتجريمُ كلِّ أشكالِ الكراهيةِ أو ما يدعو إليها بالفعلِ أو القولِ أو بالإشارةِ أو بالرُّموزِ، وهو أمرٌ بدأت به بعضُ البِلادِ العربِيَّةِ التي شرَّعت ذلك في قوانينها.

- تطويرٌ منظورٌ لمراجعةِ مناهجِ التَّعليمِ على هذه الخلفيَّةِ الدِّينيَّةِ والقانونيَّةِ، والمدرسةُ كما هو معلومٌ أداةٌ لبناءِ المواطَنةِ تشملُ كلَّ الهُوِيَّاتِ الفرعيَّةِ -تاريخِها ورموزِها- بوصفِها ثقافةَ المواطِنين باختلافِ لُغتِهم ومذاهبِهِم؛ ليتكوَّنَ لدينا

جيلٌ يُدرِكُ قيمةَ ومساهمةَ مواطِنيه في صُنعِ تاريخِه ودورِه في مستقبلِهم بتعدُّدِهِم المُغنِي، وبذلك يُمكِنُ أن نخرُجَ من تداعياتِ عصرِ أزمةٍ مستفحلةٍ إلى أُفُقٍ جديدٍ للمواطَنةِ يستوعِبُ كلَّ هذه الاختلافاتِ.